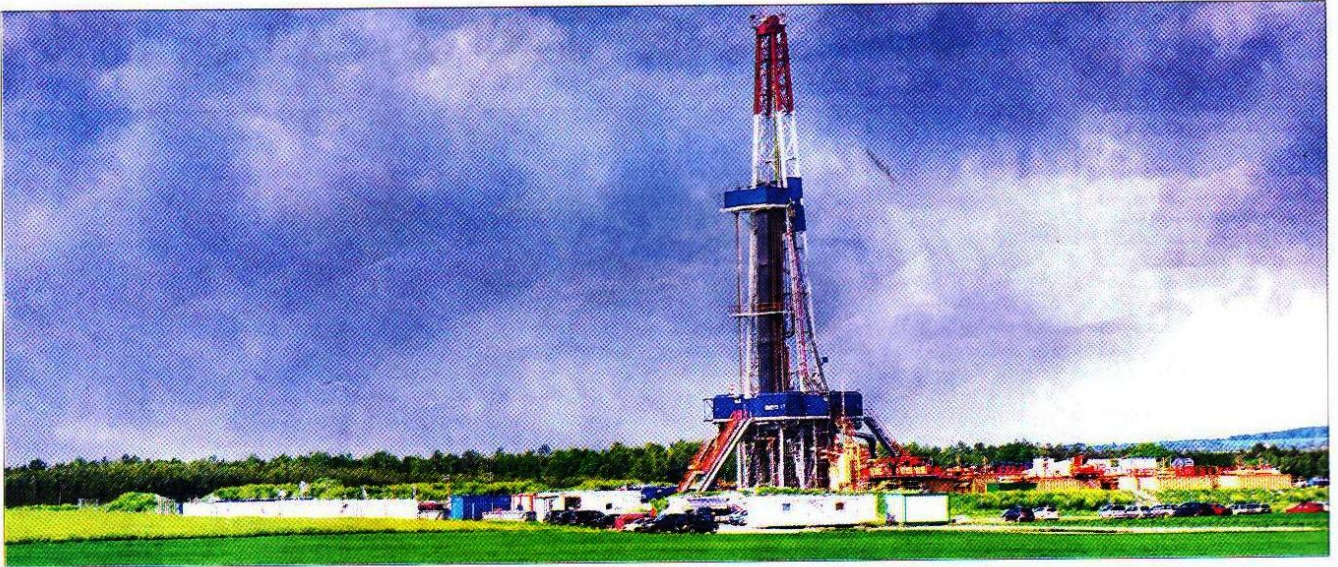


PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Sharq Al Awsat
DATE:	7-August-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	200,000
TITLE :	AMF: Shale Oil Damages the Environment Is Not Financially Viable
PAGE:	19
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Shogaa Al Bakmi

PRESS CLIPPING SHEET

في وقت تتراجع فيه أسعار النفط إلى مستويات هي الأقل منذ فبراير الماضي صندوق النقد العربي: النفط الصخري مضر بالبيئة وغير مجد اقتصادياً



الرياض، شجاع البقمي

أكدت دراسة عربية جديدة أن النفط والغاز الصخريين غير مجديين اقتصادياً، ومضراً بالبيئة، يأتي ذلك وسط تراجع حاد شهدتها أسعار النفط خلال الأشهر الـ10 الماضية، وهي الأسعار التي استقرت خلال اليومين الماضيين عند أدنى مستوياتها منذ شهر فبراير (شباط) الماضي.

وعطفاً على هذه الدراسة الحديثة، أوضح خبير في الشؤون الاقتصادية لـ«الشرق الأوسط» أمس، أن تكلفة إنتاج النفط الصخري تتراوح بين 60 و70 دولاراً للبرميل الواحد، وهو ما يعني أن انخفاض أسعار النفط الخام دون هذه الأسعار يعني خفض كثير من شركات النفط الصخري العالمية معدلات الإنتاج.

وفي هذا الشأن، شهد الاقتصاد العالمي منذ بداية النصف الثاني من عام 2014 هبوطاً في أسعار النفط الخام جزاء عوامل عدة، منها تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي، وطفرة النفط الصخري، وانخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي العام الماضي، فيما سجلت الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً في إنتاج النفط الصخري.

وفي ضوء ذلك قام صندوق النقد العربي بإعداد دراسة حول تنامي ظاهرة النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية، وكذلك على الإنتاج والاستهلاك العالمي من النفط الخام، وتضمنت الدراسة وفق بيان

صحافي صادر عن الصندوق أمس، عدة فصول تناولت عملية استخراج النفط والغاز الصخريين من الصخور الرسوبية في باطن الأرض وأهم خصائصهما، إضافة إلى كمية المياه والمواد الكيماوية المستخدمة في استخراجهما، مبرزة كذلك الآثار البيئية الناجمة عن استخراج النفط والغاز من الصخور الرسوبية، والاستراتيجية الأميركية حول أمن الطاقة.

من جانب آخر، تناولت الدراسة الاحتياطيات العالمية من النفط والغاز الأحفوري والصخري وترتيب الدول حسب الاحتياطيات العالمية من النفط والغاز الصخريين، وعرضت بيانات الإنتاج والاستهلاك العالمي من النفط الأحفوري والصخري، والاستهلاك العالمي والأميريكي لموارد الطاقة حسب القطاعات الاقتصادية.

وأوضحت الدراسة كذلك عناصر تكلفة إنتاج النفط الصخري مقارنة مع بعض أنواع النفط الأخرى لعدد دول، وأسعار النفط والغاز الأحفوري والصخري والعوامل التي أسهمت في تقلبات أسعار النفط، والتأثير المباشر وغير المباشر للنفط الصخري على صناعة البتروكيماويات في الولايات المتحدة الأميركية عند زيادة إنتاج الإيثان.

وخضعت الدراسة إلى أن عملية إنتاج النفط والغاز الصخريين بنجم عنها انبعاثات عالية من ثاني أكسيد الكربون وغيرها من الغازات الأخرى التي تسهم في ظاهرة الاحتباس الحراري للأرض وتؤدي إلى تلوث البيئة والمياه الجوفية وإحداث انزلاقات بالصخور في باطن الأرض.

وقالت الدراسة ذاتها «إنه ضمن المعطيات الحالية لأسواق النفط العالمية فإن عملية إنتاج النفط والغاز الصخريين ذات تكلفة مرتفعة نسبياً في الوقت الراهن، نتيجة الانخفاض في أسعار النفط الخام».

وبيّنت الدراسة مدى الانعكاسات على الموارد المائية بسبب استهلاك كميات كبيرة من المياه خلال عملية استخراج النفط والغاز الصخريين، وبالتالي فإن إنتاج النفط والغاز الصخريين في الدول ذات المصادر المائية المحدودة غير مناسب، إضافة إلى أن النفط الأحفوري المستخرج من الأراضي اليابسة المتوفرة بكميات كبيرة في منطقة الشرق الأوسط وروسيا يُعد منافساً عالمياً من حيث تكاليف الإنتاج والنقل مقارنة بالنفط الصخري.

من جهة أخرى، أكد سهيل الدراج الخبير في الشؤون الاقتصادية لـ«الشرق الأوسط» أمس، أن إنتاج النفط الصخري بتكلفة تتراوح بين 60 و70 دولاراً للبرميل، أصبح أمراً غير مجد اقتصادياً للشركات العالمية، في ظل تراجع أسعار النفط الخام إلى مستويات قريبة من حاجز الـ45 دولاراً، وقال: «خلال العقد الأخير تحسنت معدلات التوظيف في الولايات المتحدة الأميركية، وكان ذلك نتيجة لتوسع الشركات في إنتاج النفط الصخري إبان ارتفاع أسعار النفط، الآن الواقع أصبح مخالفاً تماماً لما كان عليه». ولفت دراج خلال حديثه إلى أن كل أنواع النفط والغاز مضر بالبيئة، إلا أن معدلات ضررها تتفاوت، مضيفاً:

«النفط والغاز الصخريان يعدان أكثر ضرراً بالبيئة من النفط الأحفوري المضر هو الآخر، لذلك فإن المهتمين بالبيئة يدعون كثيراً إلى الاهتمام بإنتاج الطاقة البديلة، كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها».

وأشار دراج إلى أن الشركات العالمية المنتجة للنفط الصخري أعلنت خلال الأيام القليلة الماضية عن تراجع حاد في الأرباح، مبيناً أنها بدأت تبحث لتقليل التكاليف، في وقت باتت فيه عمليات الإنتاج تتراجع بصورة ملحوظة، نتيجة لانخفاض أسعار النفط الخام إلى مستويات أقل من 60 دولاراً للبرميل. يشار إلى أن صندوق النقد العربي منظمة عربية مالية أنشئت من قبل الدول العربية في عام 1976 بغرض الإسهام في تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء واستقرار أسعار الصرف بين العملات العربية وتحقيق قابليتها للتحويل والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية.

ويوفر الصندوق الدعم لدوله الأعضاء من خلال وسائل عدة أهمها تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لتصحيح الاختلال في موازين المدفوعات لدعم برامج التصحيح الاقتصادي وبرامج الإصلاح المالي والنقدي والمصرفي، وتوفير المعونة والمشورة الفنية في مجالات اقتصادية ومالية ونقدية، وإصدار تقارير ونشرات ودراسات اقتصادية وإحصائية، وبناء قدرات الكوادر الحكومية العربية من خلال برامج التدريب التي يعقدها معهد

السياسات الاقتصادية في الصندوق. وتأتي هذه التطورات في الوقت الذي توقعته فيه شركة «جدوى للاستثمار» أن يكون لتراجع أسعار النفط تأثير مباشر على ميزان المدفوعات والوضع المالي في السعودية، وقالت في تقرير سابق «رغم أننا نتوقع إبقاء الحكومة على الإنفاق العام مرتفعاً، فإن تراجع الثقة لدى المستثمرين نتيجة حدوث عجز في الميزانية ربما يؤدي إلى إبداء النشاط الاقتصادي غير النشط».

وأضافت شركة «جدوى» في تقريرها الذي حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه حينها «يعتبر قرار منظمة أوبك بعدم خفض الإنتاج خطوة جريئة ترمي إلى تقيد المنتجين خارج المنظمة، خاصة شركات إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، وبين قرار عدم خفض الذي قادتته السعودية أن المملكة ليست مستعدة لخسارة حصصها السوقية في الدول الرئيسية التي تصدر إليها النفط، وبدلاً من ذلك فهي تحاول الإبقاء على قدرتها على المنافسة من خلال خفض الأسعار».

وأرجعت «جدوى» هبوط أسعار النفط إلى مجموعة عوامل بعضها ذو طابع بعيد المدى كتسارع زيادة الإمدادات الأميركية، وزيادة معدلات التعاون الاقتصادي والتنمية، وأخرى ذات طابع قصير المدى كنمو الاقتصاد العالمي بمستويات أضعف مما كان متوقعا، واستقرار الأوضاع الجيوسياسية، وارتفاع قيمة الدولار.